المعهد العراقي للحوار
Iraqi Institute For Dialogue

ترجمات

من العدد ٢٥-٢٦ | ذو القعدة | ايلول | ٢٠١٣

السياسة الخارجية للعراق
الفاعلين والعمليات

ترجمة: المعهد العراقي للحوار

ملخص
ورش عمل برنامج الشرق الاوسط وشمال افريقيا

السياسة الخارجيـــة للعراق: الفاعليـــــــن والعمليات

جاتهـــــــــــــــام هاوس

ترجمة: المعهد العراقي للحوار

حول برنامج الشرق الاوسط وشمال افريقيا MENA

يشرف على برنامج الشرق الاوسط وشمال افريقيا د.كلاير سبنسر. يتناول البرنامج بالبحث والمشاريع المواضيع الاكثر أهمية في مجال السياسة، الاقتصاد والأمن والتي تؤثر على منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ولتقديم البحوث والدراسات ذات العلاقة، كما يشرف البرنامج على مجموعه حلقات دراسية واجتماعات طاولة مستديرة وجلسات عامة تبحث في نقاشات حالية حول الاقليم والمملكة المتحدة والسياسة الدولية.

www.chathamhouse.org/mena

جاتهام هاوس

السياسة الخارجية للعراق: الفاعلين والعمليات

نوفمبر / تشرين الثاني ٢٠١٢

مقدمة:

هذه خلاصة المناقشات التي تمت في واشنطن دي سي في ٢٦&٢٧ نوفمبر ٢٠١٢ بتنظيم من معهد (اجتهام هاوس) – المملكة المتحدة – حول السياسة الخارجية للعراق.

ان ورشه العمل هذه جزء من مشروع بحث أكبر حول (العراق في المرحلة الاقليمية

والدولية)، والذي سوف يدرس بالتحليل علاقات العراق الخارجية وانبثاقها بعد عقد من الزمن من الحرب والصراع.

تمحورت جلسات النقاش الست حول العناوين الأتية:

١- تحديد الجهات الرئيسية الفاعلة في السياسة الخارجية.

٢- تباين اولويات الاحزاب السياسية.

٣- العرقية، الطائفية والقومية.

٤- اعادة النظر في الاطر التحليلية.

٥- المصالح الوطنية والموارد السياسية.

٦- سيناريوهات المستقبل، موقع العراق الإقليمي في العقد القادم.

وخلص المشاركون في ورشة العمل الى النتائج الأتية:

- تحديد الجهات الرئيسية الفاعلة في السياسة الخارجية:

نتيجة لمشاكل سنوات الحرب، الطائفية والفساد، ما زال العراق بصدد تطوير سياسة خارجية متماسكة ضمن مؤسسات دولة مركزية.

وان المستوى المرتفع للتنافس بين الاطراف المشاركة في الحكومة المركزية، ادى لوجود سياسة خارجية بأجندات متعددة.

- ان هذا التعدد لأجندات السياسة الخارجية للأطراف التي تهيمن على المشهد السياسي للعراق، تزامن مع دعم هذه الاطراف اقليميا بطلب منها لتعزيز مكانتها وقدراتها السياسية داخليا.

- بقت الهويات الاثنية والطائفية في منافسة محتدمة بين بعضها الاخر، الامر الذي انعكس سلبا على سياسة العراق الخارجية.

- باتت الاطر التقليدية لتحليل السياسة الخارجية والتي تركز على (وحدوية الدولة الفاعلة)، أقل مقبولية مع حالة العراق اليوم.

- تعتبر زيادة انتاج النفط وعائداته عاملا فاعلا في تطوير علاقات العراق الخارجية في العقد القادم، لاسيما مع إيران والسعودية وتركيا.

- يمكن تحقيق سياسة خارجية أكثر وطنية وتماسكا بوجود قادة سياسيين أكثر مرونة في الاستجابة والتكيف مع التطورات السياسية التي تحدث في الشرق الأوسط، بدلا من انتهاج مواقف استباقية، في محاولة لتعزيز النفوذ الاقليمي للعراق.

تم تنظيم عقد ورشة العمل وفقا لأحكام معهد جاتهام هاوس، ووجهات النظر التي تحدث عنها وشرحها المشاركين.

١- تحديد الجهات الرئيسية الفاعلة في السياسة الخارجية.

ناقشت هذه الجلسة دور الاشخاص والمؤسسات الاساسية في صنع السياسة الخارجية للعراق.

حددت المادة (١١٠) من الدستور العراقي مسؤولية السلطة التنفيذية المتمثلة بالحكومة المركزية حصرا في رسم السياسات الخارجية.

لذا فالأفراد ضمن الحكومة لهم دور مهم في رسم وتنفيذ السياسة والعلاقات الخارجية غير المتماسكة للعراق.

وبما ان رئيس الوزراء نوري المالكي يعتبر اهم محرك للقرارات السياسية الخارجية للعراق، اتفق المشاركون في ورشة العمل على اهمية تحديد مستشاريه الذين يقع ثقتهم فيهم ويشجعهم على حد السواء.

أحد الشخصيات المؤثرة والمقربة من المالكي هو مستشاره للأمن القومي NSA، فالح الفياض، حليف ابراهيم الجعفري وعضو تيار الاصلاح الوطني الذي يتزعمه الأخير خلال انتخابات ٢٠١٠ قبل تسلمه هذا المنصب بعد تأمين المالكي رئاسة الوزراء لصالحه للمرة الثانية اواخر ٢٠١٠.

في حزيران ٢٠١١، تم تعيين الفياض وزيرا للدولة لشؤون الامن الوطني، اتفق المشاركون في ورشة العمل على اعتبار الفياض بديلا مهما لرئيس الوزراء، وهو

مسؤول عن اتخاذ قرارات سياسة خارجية مهمة نيابة عن الحكومة المركزية.

التقى الفياض بالرئيس السوري بشار الأسد في ديسمبر ٢٠١١ بعد اشتداد ضغط جامعه الدول العربية على سوريا للموافقة على خطة السلام والتي كان من المقرر لها ان تنهي قمع الحكومة السورية للمحتجين في محاولة لتجنب اندلاع النزاع الاهلي العنيف.

مستشار آخر مقرب للمالكي، عبد الحليم الزهيري، والذي أصبح لاعبا مهما عندما اوفده المالكي الى سوريا للقاء الأسد عام ٢٠١٠ للعمل على اصلاح العلاقات بين البلدين، والتي توترت في وقت سابق ولسنوات بسبب دخول مقاتلين واسلحه عبر سوريا للقتال في العراق.

اتفق المشاركون في ورشة العمل على ان الزهيري بمثابة الموجه او مدير للعلاقات بين الشيعة نيابة عن المالكي، وتجلى دوره على سبيل المثال خلال الأزمة السياسية مطلع ٢٠١٢ والتي هددت بالإطاحة بحكومة المالكي.

القائم بأعمال وزير الدفاع بالوكالة، سعدون الدليمي، هو الآخر مؤثر بدوره في ضمن دائرة المالكي المقربة، تم تعيينه لهذا المنصب في اغسطس ٢٠١١ بالإضافة لكونه وزيرا للثقافة.

على كل حال، تحدث المشاركون في ورشه العمل عن احتمالية تراجع تأثيره بسبب تناقضه مع المالكي في نوفمبر ٢٠١٢ لاسيما واعلان مكتب رئيس الوزراء الغاء صفقة الـ ٤,٢ مليار دولار والخاصة بالتسلح مع روسيا بسبب مخاوف بشأن كسب غير مشروع وفساد.

تم مناقشة دور شخصيات من اقليم كردستان وحكومة الاقليم KRG باعتبارهم عقد مميزه من السلطة لهم منطقة كوردية فدرالية تحكم نفسها ذاتيا داخل العراق وتدير علاقتها الخارجية الخاصة لاسيما مع القوى الاقليمية والعالمية في محاولة لسد النقص المترتب عن العلاقة السيئة مع الحجومة المركزية ببغداد، أشار المشاركون ان الممثلين الكورد كرئيس الاقليم مسعود بارزاني سعى لجذب الدعم الخارجي لاستقلال كوردستان عن الحكومة العراقية. عمل مصطفى برزاني، الوالد الراحل

لمسعود، رئيسا للحزب الديمقراطي الكوردستاني KDP من عام ١٩٤٦ حتى وفاته في ١٩٧٩، عمل خلال هذه المدة على بناء علاقات مع قوى خارجية كالاتحاد السوفيتي.

بالرغم من ان علاقات الكورد مع الاتراك جيدة بشكل عام، لكن تحدث المشاركون عن تخوفات كوردية كبيرة فيما يتعلق بمستقبل العلاقة مع تركيا، لاسيما بسبب عدم اليقين أزاء الصراع وحالة اللا أمن في سوريا، تخشى تركيا ان يتم استغلال هذه الاحداث من قبل حزب العمال الكردي PKK، لذلك تمارس الضغط على حكومة اقليم كردستان KRG للحد من دعمها للمتمردين هناك. في العراق، لاحظ بعض المشاركين في ورشة العمل انه من السابق لأوانه الحديث عن فرضية (الكورد مقابل بغداد) كديناميكية للسياسة الخارجية. على كل حال، من المحتمل ان تصبح هذه الفرضية حقيقة نظرا لعمق الخلافات بين البرزاني والمالكي والتوترات بين معسكري الطرفين.

بالرغم من استبعاد المناوشات العسكرية بين الطرفين، تتطلع تركيا لتعميق علاقتها مع حكومة اقليم كردستان، لاسيما في مجال توسيع انتاج وتصدير النفط في كردستان، الامر الذي قد يحفز حكومة الاقليم الى الابتعاد أكثر عن الحكومة المركزية ببغداد.

اشار المشاركون كذلك الى الدور المتنامي للبرلمان العراقي في تعريف العلاقات الخارجية للعراق. فالتحركات الاخيرة لرئيس لجنة العلاقات الخارجية في مجلس النواب، الدكتور. همام حمودي، والتي يهدف من وراءها زيادة مشاركة البرلمان في قضايا السياسة الخارجية، تعتبر تطورا كبيرا، طالما يكون لهكذا مؤسسة مهمة انخراطا أكثر في شؤون البلاد ذات الصلة بالسياسة الخارجية. بشكل عام يمكن ان تلعب المؤسسات دورا أكثر فاعلية في اتخاذ القرار السياسي الخارجي. من المحتمل ان ينطبق نفس الشيء على وزير الخارجية هوشيار زيباري الذي هو من الحزب الديمقراطي الكردستاني KDP.

لوحظ اجماع بين المشاركين في ورشة العمل حول ينطلق من كون السياسة الخارجية للبلد تدار حاليا من قبل أفراد محددين ولديهم حسابات وفقا لمصالحهم المحلية. كما ادعى احد المشاركين، فبدلا من التمسك بأيديولوجية قوية، يعمل

رئيس الوزراء المالكي على التمسك بالسلطة. مع ذلك، فان الشخصيات المهمة والمحيطة به اليوم ربما تستبدل لاحقا، الامر الذي من شانه ان يساهم في ايجاد تحولات غير متوقعه في قرارات السياسة الخارجية.

٢- تباين أولويات الأحزاب السياسية:

ركزت هذه الجلسة على معرفة مصالح احزاب سياسية محددة في ما يتعلق بمواقفها من السياسة الخارجية، وتم تسجيل الملاحظات على المصالح المحلية والوطنية ومصالح هيبة وقوة الدولة اقليميا.

أشار أحد المشاركين، في العراق وعموم الشرق الاوسط بشكل أعم، كل السياسات المحلية هي سياسات اقليمية.

ناقش المشاركون تطور السياسة الحزبية في العراق، رغم تأثر أطراف من هذه الأحزاب بسياسات اقليمية وتحالفات مع دول اجنبية، لذا وجدت الكتل السياسية تستجيب مضطرة الى ضغوطات محلية.

تم اعتبار ذلك تطور ايجابي لتطور النظام السياسي في العراق.

وأشار أحد المشاركين، الى ان الكتلة الصدريه على سبيل المثال، والتي تعد أحد الاحزاب السياسية ذات الجذور الشيعيه الشعبية في المجتمع، ولها شرعية، والتي تقدمت في الانتخابات الوطنية ٢٠١٠، لكن نجد ان المجلس الاعلى الاسلامي العراقي ISCI، ربما كان ينظر اليه بانه أقرب لمصالح إيران، حقق نجاحا اقل في الانتخابات.

طعن بهذه النظرية بعض المشاركين في الورشة، الذين جادلوا قائلين ان كثير من العراقيين لا يشعرون بصلة مع الاحزاب السياسية لانها ببساطة بنظرهم اليات للنخب السياسية للسيطرة على جهاز الدولة الريعية ووسيلة للانخراط في السياسة برعاية انصارهم.

كما اقر عدد من المشاركين بذلك قائلين ان الدعم الشعبي في العراق وما يمثله من زخم لا يقرر من يكون في السلطة، لكن من في السلطة يستطيع حشد التأييد الشعبي له من خلال المحسوبية.

اتفق آخرين على رأي أكثر دقة، مفاده ان العلاقة بين السيطرة على الموارد والسلطة موجودة على نطاق واسع في جميع الديمقراطيات، بما فيها العراق.

الحزبان الكرديان الرئيسين، KDP وPUK، يتشابهان في هذا التعقيد.

عبر المشاركون عن رؤية مفادها ان العديد لا يريد تحدي السيطرة الشعبية لهذين الحزبين، حتى الان تتداخل في مواقف الحزبين ازاء القضايا الداخلية وكذلك التفاعلات مع الجهات الفاعلة اقليميا أمور ومؤثرات معقدة ومتشابكة، والتي تختلف من قضية لاخرى.

حدد المشاركون الانقسام السياسي بين الحزبين الكروديين، مثلا جهود البرزاني للاطاحة بحكومة المالكي، تلك الجهود غالبا ما رفضت من جلال طالباني، الرئيس العراقي، وزعيم حزب الاتحاد الوطني الكوردستاني، تم مناقشة ايضا كيف يسعى الحزبان الكورديين الحفاظ على تحالفات مختلفة مع القوى الخارجية، تركيا فإيران.

تحدث المشاركون على الخلاف بين الاحزاب حول القضايا الدستورية.

اذ لوحظ ان انعدام الثقة بين النخب هي سبب عدم حسم النزاعات الاساسية، كالوضع في كركوك.

وتم اقتراح اتخاذ تدابير بناء ثقة محددة بين الاحزاب حول قضايا يمكن ان تكون محل اجماع، على سبيل المثال، المصلحة الوطنية المتمثلة بحاجة البلاد الى امدادات كافية من المياه عبر البلدان المجاورة.

اتفق المشاركون ان القوة والتأثير للأحزاب هو سيطرة وقوة لشخصيات فردية.

اعتبر ائتلاف دولة القانون الذي يتزعمه المالكي تجسيدا لذلك.

اذ اشار أحد المشاركين ان كتلة المالكي الحاكمة متماسكة جدا، لكن بدون المالكي، لا يمكن اعتبار ائتلاف دولة القانون له نفوذ او قادر على البقاء.

تعتبر العراقية ايضا تكتلا مبنيا على شخصيات معينه، أياد علاوي، رئيس الوزراء الأسبق، أسامة النجيفي، رئيس مجلس النواب.

كان الاتفاق الاهم بين المشاركين مفاده ان الانتخابات المحلية المقررة عام

٢٠١٣،والانتخابات الوطنية ٢٠١٤، ستكون ذات أهمية كبيرة لاختيار الأحزاب السياسية، من حيث اولوياتها وسلطة النخب المسيطرة فيها.

اذ يمكن ان يسبب تغيير الحكومة على المستوى المحلي او الوطني تأثيرا على طبيعه السياسة الخارجية التي تتبناها الدولة.

على سبيل المثال، مواقف أكثر عدائية تجاه الحكومة السورية، يكون متناغما ومتماشيا مع توجهات تركيا ودول الخليج العربية بدلا عن روسيا وإيران.

٣- العرقية، الطائفية والقومية:

ركزت هذه الجلسة على الكيفية والمدى التي يؤثر فيها العرقية، الطائفية والقومية في نقاشات العلاقات الخارجية للعراق، والى اي مدى تؤثر التصدعات العرقية والقومية وتعتبر أقوى من الهوية الوطنية للعراق.

هذه القضايا بارزه لاسيما في ظل الصراع العنيف في سوريا، ومخاطر انتقال وتصعيد الانقسامات الطائفية من البلد المجاور الى العراق.

تم انسحاب القوات الامريكية في ٢٠١١، وأشار أحد المشاركين في ورشة العمل ان العديد من النخب السياسية شعرت بالضعف حينها، وأيقن قسم منهم (النخب السياسية) ان السلام الراهن سوف ينتهي آخر المطاف بتفكك البلاد على طول خطوط التصدع العرقي والطائفي.

وأشار أحد المشاركين الى بان هناك عامل مساعد واحد يمكن ان يحول دول حدوث هذا التقسيم، وهو وجود اغلبية شيعيه مريحه في البلد، نسبة الشيعه غير مؤكدة نسبيا، فقد تم تأجيل الاحصاء الوطني الذي كان مقررا عام ٢٠٠٧ الى أجل غير مسمى، أحد الاسباب وراء التأجيل يتمثل بالمخاوف من اذكاء التوتر العرقي والطائفي، (اذ ان التعداد الوطني الاخير تم عام ١٩٨٧).

واذا كانت الاغلبية الشيعيه قريبة من ثلثي السكان، حينها يمكن للنخب السياسية الشيعيه ان تضمن بقاء البلاد موحده، واذا كانت النسبة أقل، ربما أكثر من ٥٠٪ بقليل، حينها يكون الانقسام اكثر احتمالا اذ تكون سيطرة الدولة اقل تماسكا.

اضاف مشارك آخر ان المؤسسة السياسية الشيعيه كانت تتصرف كما لو كان الشيعه اقلية في البلد، برغم سنوات من قيادتهم للحكومة، الا ان عقولهم ما زالت تستحظر الاضطهاد ابان معارضتهم نظام صدام.

ولوحظ ايضا ان السياسيين الشيعه في العراق يرهبون الثقل المالي لدول الخليج السنية مثل قطر والسعودية، وهذه حقيقة أخذت حيزا كبيرا من تفكيرهم.

برغم ثرواتهم الهائلة، وقدرة هذه الدول على تمويل الجماعات الاسلامية السنية — كما هو الحال مع احداث سوريا — لذا من المحتمل ان يكونوا معادين للسكان الشيعه في العراق.

أشار أحد المشاركين الى ان أسامه النجيفي (رئيس البرلمان) يسعى جاهدا لتكون الموصل مركزا لثقل العرب السنه في العراق.

وعلاوة على ذلك، اي تحالف مع المالكي ينظر اليه من قبل دائرة النجيفي المقربة على اعتباره أكثر ضررا من انشاء علاقات قوية مع الاحزاب الكوردية.

اضاف مشارك آخر انه وبدلا من ان تكون هناك رؤية (سنية) واحدة، الا ان هناك ٣ رؤى متنافسة في المجتمع السياسي السني، التحالف مع الكورد ضد حكومة شيعيه، سنه عرب متحالفين مع الشيعه، ونموذج اخر يبتعد عن الشيعه والكورد. كما لاحظ المشاركين ان الصراع الطائفي كان عاملا هاما في تحديد هذه الجوانب، لاسيما بين الفصائل السياسية الشيعيه.

مع ذلك، اجمع المشاركون الى ان اللغه الطائفية تساعد وتشجع على المزيد من الاستقطابات الطائفية المتزايدة في عموم الاقليم مؤخرا، يغذي ذلك المنافسه بين السعودية وايران، في عموم سوريا.

منذ ايفاد الزهيري المقرب من رئيس الوزراء المالكي لاصلاح العلاقات المتأزمة حينها مع بشار الاسد في سوريا عام ٢٠١٠، اضطر المالكي لاتخاذ مواقف أكثر تناقضا تجاه سوريا كلما اشتد الاضطراب ضراوة، في محاولة منه لتهدئة المعارضة الاقليمية والضغوط الدولية.

على سبيل المثال، بعد تحذير الولايات المتحدة، مطلع عام ٢٠١٢، وافق رئيس

الوزراء المالكي على اجراء تفتيش عشوائي للطائرات الايرانية المتوجهة الى سورية للتاكد من خلوها من اسلحة عابرة خلال الأجواء العراقية الى الحكومة السورية.

وفي الوقت ذاته، لم يدعم المالكي مناشدات الدول الغربية وتركيا ودول الخليج للرئيس الاسد – الحليف الرئيسي لايران -للتنحي عن السلطة.

كان هناك خلاف حول المدى الذي حالت به الطائفية من اقامة أفضل العلاقات بين العراق ودول الخليج.

ناقش البعض بان السعودية غير راغبة بحكومة شيعيه منتخبة في العراق.

بالمقابل، أقر اخرين بان البعد الشخصي في هذه القضية بالغ الاهمية، بالاخذ بنظر الاعتبار بان الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود يعتقد بان المالكي وعد شخصيا بدمج السنة في الحكومة العراقية الجديدة والحد من اجراءات اجتثاث البعث، لكن نكث المالكي وعده.

فالتصور السعودي للمالكي سلبي للغاية، وعادة ما يصور على انه وكيل لايران.

مع ذلك، هذا لا يعني ان العلاقات السعودية مع زعيم شيعي آخر يتم انتخابه تكون بالضرورة موترة بنفس المستوى.

مقابل هذا الخطاب الطائفي، أشار المشاركون في ورشة العمل الى ان ضعف التواصل بين النخب السياسية والمشاعر الشعبية.

ففي انتخابات ٢٠١٠، كان هناك رغبة واضحة لتجاوز الطائفية، وقدم القادة السياسيين رؤية مدعمه بالافعال لتقديم الوحدة الوطنية.

لكن انتهت الامور في نهاية المطاف لبقاء نفس الحكومة رغم تباين نسب المقاعد للكتل.

هنا سؤال يطرح نفسه يتعلق بالمدى الذي يمكن للاحزاب السياسية ضمن تكتل العراقية لتشكيل ائتلاف آخر يحتوي قوميين شيعه أكثر.

كان احد اقتراحات المتناقشين لدعم الوحدة الوطنية هو ان يركز القادة السياسيين على قضية تعود بالمصلحة لعموم اطياف الشعب، لتوحد لاحقا الكتل السياسية

المتخاصمة، مثلا مد انبوب نفط وطني، واعادة الحياة للبنى التحتية المتهالكه في عموم البلد.

يمكن لخطوط نقل النفط ان تعمل من حقول البصرة من جنوب العراق مرمروا بحديثه وصلاح الدين، لتربط بتركيا.

يمكن لهذا المشروع ان يخلق حافزا للهويات المتباينة لتلتف حول مشروع له مشترك وطني واحد.

اضاف آخرون بان هذه الفكرة يمكن ان تساعد على مواجهة العلاقات بين تركيا وحكومه اقليم كردستان KRG ويؤسس علاقات اكثر صلابة واهمية بين حكومة بغداد والدول المجاورة للعراق.

شكك آخرون في الافتراضات التي ترجح ان يكون للتنمية الاقتصادية دور في تهدئة التوترات، بل ذهبوا أبعد من ذلك بافتراض ان ايرادات النفط المتزايدة من شأنها ان ترفع المنافسة بين الفصائل المختلفة.

نوقشت أيضا الديناميكية الفردية للنخب السياسية، بالاخص سلوك كل من رئيس الحكومة المركزية ورئيس اقليم كردستان.

اذ لوحظ ان قلة الاحترام المتبادل بين الاثنين يعد عاملا فعالا في الخلاف بينهما، وهكذا، اذا كان هناك حاجة لتغيير في الزعامه لاي طرف، يمكن للديناميكية ان تكون مختلفة.

اولى المناقشون أهمية خاصة لقضية اندلاع مواجهة مباشرة بين بغداد وكردستان. فالتصعيد الأخير في التوترات رافقه عمليات اعادة تموضع لقوات الحكومة المركزية والبيشمركة تجعلها أكثر تأهبا للقتال.

أصبح الخطاب المتشنج والمتصاعد بين الطرفين مدعاة للقلق.

مع ذلك تستمر الحكومة العراقية بتوفير الجزء الاكبر من موازنة الاقليم من خلال تحويلات ايرادات النفط العراقية الى حكومة الاقليم، ويمكن التهديد بوقف هذه التحويلات ان يضغط بشكل كبير على صانع القرار الكوردي الذي يرغب اطالة

المواجهة مع حكومة بغداد.

تم مناقشة دور المرجعيه الدينية في النجف خلال الجلسات، بشكل أساسي كيف تعامل الشيعه في النجف مع هذه الانقسامات السياسية، والاعتقاد بأنهم غير سعداء للتصعيد بين بغداد وأربيل.

اذ أشار أحد المشاركين ان الائتلاف الطبيعي بين الشيعه والكورد يجري اختباره خلال هذه الازمة رغم استياء المرجعية في النجف، لكن بالرغم من التوتر المتصاعد بين بغداد وأربيل، شكك الكثير من المشاركين باندلاع صدام عسكري بين الجانبين، بسبب وجود محفزات تجاه تسوية الامور من جهة، لاسيما من حكومة الاقليم، اذ يعتدم الاستثمار في الاقليم على مستوى الاستقرار الامني، وللصعوبات اللوجستية وتحديات فعالية العمل العسكري من جانب آخر.

٤- اعادة النظر في الأطر التحليلية:

تمحور النقاش في الجلسة الرابعه اهمية الاطر التحليلية التي من خلالها يتم دراسة صنع القرار السياسي الخارجي على مستوى الدولة.

اذ عبر المشاركون عن وجهة النظر بان العلاقات الخارجية للعراق لا يمكن ان تقاس بأطار متماسك، ونظرا لوجود عدد لا يحصى من العناصر المنوعه والمؤثرات والتي تفرض تأثيرها على المستويين المحلي والدولي.

ذكر أحد المشاركين ان العراق يقع ضمن منطقة ليست مجهولة في التاريخ بل هناك اشكاليه في مفاهيم النظرية السياسية بالنسبة للعالم اذ ان محللي السياسة الخارجية يجدون صعوبة في اختيار النظريات والمفاهيم المناسبة.

وبشكل أكثر تحديدا، عند الحديث عن القضية الاهم بالنسبة للسياسة الخارجية العراقية، على المتابع ان يذهب لكل لاعب سياسي فاعل في العراق ويستفسر منه عن موقفه، ولماذا.

أشار بعض المشاركين ان العراق ما زال دولة ضعيفه، حيث فشلت الحكومة في تأسيس شرعية مؤسساتية (فشل توفير الأمان، الطاقه والخدمات الاساسية)، ولم

تشرك بما فيه الكفاية من مختلف الاعراق والطوائف).

هذا لا يعني فقط ان الحكومة فشلت في الهيمنة على السلطة، لكن نجحت المجاميع الفرعية في تأسيس شرعية لها، مما أدى لبلورة وضع بحيث يكون هناك غموض وعدم وضوح عندما نتحدث عن العراق.

أظهرت حالة لبنان استحالة تخيل قدرة العراق على اكمال مشواره بوجود فصائل مختلفة وتسعى لتحقيق اهدافها ولديها مصالح متضاربة للسياسة الخارجية، اذ نجد ان جهات لبنانية تدعم على حدة جهات مختلفة في سوريا.

عبر بعض المشاركين عن نظرة أكثر تفاؤلا بشأن العراق عام ٢٠١٢، لا سيما عندما قارنوا ما كانت عليه الاوضاع عامي ٢٠٠٤ و٢٠٠٥.

على سبيل المثال، في السنوات السابقة كان هناك ندرة في الكهرباء وضعف في امكانية شراء المولدات والوقود من قبل الناس.

اليوم هناك قدرة أكبر لإنتاج وبيع الكهرباء للمواطنين، كما لم تعد الجماعات المسلحه موجودة مقارنه بما كانت تجوب الشوارع جنوب البلاد، كما انخفض بشكل كبير التهديدات والمخاطر الامنية، كما انخفضت بشكل كبير المخاطر الامنية التي كان يتعرض لها المواطنين.

مع ذلك ما زال شراء الكهرباء عبر المولدات الاهلية مكلفه بالنسبة للمواطن متوسط الدخل، ومصدر احباط للكثير من المواطنين الذين يأملون بان توفر لهم الدولة الغنية بالنفط مستوى مقبول من الخدمات الأساسية، على الاقل بشكل مشابه لما كانت عليه الخدمات قبل عام ٢٠٠٣.

اذ لم يتحقق هذا الشيء من الدولة والتي ينبغي عليها ان توفر الكهرباء، بالرغم من تحسن الأمن، ما زال خطر السيارات المفخخه، الاختطافات والهجمات الارهابية موجودة في عموم البلاد.

اعتبر المشاركون ان هناك تطور ايجابي في وجود احساس قوي بالهوية الوطنية، رغم الانقسامات الاجتماعية العميقة.

الدليل اكدته انتخابات ٢٠١٠ البرلمانية، عندما فاز ائتلاف العراقية العلماني باكبر عدد من المقاعد في البرلمان.

على كل حال، فان المناورة السياسية التي تلت ذلك أبقت نفس الحكومة السابقة، عن طريق ترتيب مصالحه بين الحكومة والمعارضة — مايعرف باتفاق أربيل-والتي لم تطبق بالكامل ولم تلتزم الاطراف المعنية بها بشكل تام، كان هناك عودة لنزاع اثني — طائفي بين النخبة السياسية.

تحدث بعض المشاركين ان هناك حاجة لتغيير التركيز بعيدا عن الثقافة النسبية، ونقدر ان الهياكل الحاكمة في العراق تعمل لمرحلة تحديات ما بعد الحرب والتي تحتوي اولويات متضاربة للأفراد والاحزاب.

وأكدوا ان النظم التي وضعت في العقد الماضي تعمل في الاساس ولا بد ان تحقق تقدما، وحتى لو تقدمت ببطئ، نكون امام اتجاه متزايد للاستقرار وموقف وطني راسخ بشكل متزايد في الاقليم.

ولاحظوا ان العراق حاليا في فترة من عدم اليقين الشديد لذلك فان على المحللين للشأن العراقي ان يركزوا على الحقائق والمعلومات باكبر قدر ممكن.

مع ذلك، جادل اخرون تلك الفكرة قائلين ان توقع سياسة خارجية طبيعيه وذات بعد مؤسساتي كان ينبع اساسا من فرضيه غربية الاصل، وانه في حال مقاومة النسبية الثقافية لاجل تجنب (صدام الحضارات) — كتعبير مجاز-على المرء عدم تجاهل الفروق الاجتماعية المفصلة لفهم بلد كالعراق.

وأكدوا ان الشعور بالمظلومية في العراق لا بد ان يعالج بالقدر الكافي بين الجماعات المختلطة عرقيا ودينيا.

عانى الشعب الكوردي في شمال العراق عقودا من الاضطهاد، والاكثر ترويعا منها خلالف حكم صدام حسين، كما اتضح خلال حملة الانفال في ثمانينات القرن الماضي، واضطهد العراقيين الشيعه الذين هم اغلبية سكان هذا البلد، لكن اقلية في العالم الاسلامي، وتعتقد حكومة النخب السياسية الشيعيه في العراق ان هناك حاجة لتجنب تكرار أهوال الماضي.

بالرغم من تعريفهم حكام العراق لعقود من الزمن، فان السنه عانوا من استبدادية النظام السابق ايضا، ويشعر العديد منهم اليوم بالتهديد في ظل حكومة اغلبية شيعيه ويعتقدون انها تسعى للقصاص منهم.

الاقليات السكانية الاخرى، كالتركمان، لا تتفق تماما مع الانقسامات الاثنوطائفية والتي نوقشت سابقا.

مع ذلك، ادى عدم وجود مبادرات للمصالحة الوطنية الى وجود احساس عميق بان الهويات المنقسمة والمتخاصمة سوف تستمر بالتنافس ضمن الهوية الوطنية العراقية وسوف يسعى البعض لتعزيز ذلك.

كما حذر المشاركون من ان هذه القضية سوف يكون من خلال الزعامات السياسية، من داخل وخارج الحكومة.

٥- المصالح الوطنية والموارد السياسية:

يتعامل هذا الفصل مع الاولويات الوطنية للعراق وجوانب السياسة الخارجية العراقية والتي من غير المحتمل ان تتغير بغض النظر عمن كان في السلطة.

ركزت معظم المناقشات حول الموارد الطبيعية وكيف يساهم النفط في رسم السياسة الخارجية للعراق.

وتم ملاحظة ان انتاج النفط العراقي واحتياطياته يتقدم آخذين بنظر الاعتبار تقرير الوكالة الدولية للطاقة اوائل عام ٢٠١٢ وتم بموجبه تصنيف العراق على انه قادر على المساهمة بنسبة ٤٥٪ من الطلب المتوقع من الحاجة العالمية للنفط خلال العقدين القادمين، متقدما على اي بلد آخر.

كما لاحظ كثير من المشاركين زيادة انتاج النفط العراقي مقابل خسارة إيران لمكانتها النفطية بسبب العقوبات الاقتصادية، اذ تمكن العراق ولاول مرة من تجاوز إيران في انتاج النفط منذ ٣ عقود.

ظهر توافق في الاراء بين المشاركين حول الكيفية التي ادير وفقها النفط واحياطياته

من قبل النخب السياسية وكان لها بالتالي اهمية خاصة في التفاعل بين العلاقات الداخلية والخارجية للعراق.

اذ ناقش المجتمعون استحواذ النخبة على النفط عن طريق الاستيلاء على السلطة لاجل ادارة عائداته الضخمه.

قرار الحكومة بمنح الاردن ١٠٠ ألف برميل نفط كهدية لمساعدة الشعب في التغلب على الصعوبات الاقتصادية يزيد من ادلة لعب النفط دورا في السياسة الخارجية للعراق.

اضافة لحقيقة ان النخب السياسية تطمح ان تكون داخل الحكومة اولا وقبل كل شيء ليكون لهم سيطرة على موارد النفط وادراتها، كما يتضح من كون ٩٨٪ من الاحزاب السياسية الممثلة في البرلمان دورا ايضا في الحكومة، وبالتالي لها حصة من ايراداتها.

اضيفت الى الجلسة حقيقة ان العلاقة بين الشعب والنخب قد تم تحريفها بسبب ذلك.

إذا ما حصل ممثلوا الشعب على السلطة، سيكون لهم ميزات ايجابية في الانتخابات مستقبلا اذ يمكنهم الولوج الى موارد الدولة المهمة لدعم مسعاهم لاجل السلطة، تم التأكيد على ان هذه الحقيقة تعود الى اختيار نخب محددة لتكون جزء من مجلس الحكم العراقي الذي شكل من قبل سلطة الائتلاف المؤقتة ٢٠٠٣-٢٠٠٤.

حاليا هناك رؤيتان لادارة موارد الدولة العراقية، اما السيطرة المركزية على النفط، او اللامركزية وتوزيع الايرادات حسب المحافظات والاقاليم.

الان يمكن اختيار نموذج ثالث، بحيث يسمح للحكومة المركزية الولاية الكاملة على السياسة الخارجية، من خلال السيطرة على الموارد الوطنية، وفي نفس الوقت تتمكن من ايجاد الية معينه وسيطرة على ايرادات المقاطعات والاقاليم، وتمكين ظهور نظام أكثر فدرالية.

كان الخلاف في النقاش حول كيفية تغيير النظام القائم على المحسوبية، فالنخب تتنافس للحصول على سيطرة أكبر على النظام بدلا من العمل على اصلاحه بشكل

اساسي.

انتقد بعض المشاركين الاعتقاد الذي مفاده امكانية توحيد البلاد من خلال اعادة اعمار خطوط النفط الوطنية، ولا يعتقدون صحة نظرية ان مستقبل البلاد يعتمد على اعادة اصلاح خطوط النفط.

ان المدى الذي يمكن لحكومة اقليم كردستان من بناء علاقاتها مع تركيا في مجال تصدير النفط يكون مهما في المستقبل، إذا ما شرعت حكومة الاقليم بطموحها وخطتها في استخراج وبيع نفطها الخاص من خلال الانابيب خلال تركيا، حينها يكون شكل الدولة الام العراقية معرضا للتغيير بشكل جذري.

يمكن للحكومة العراقية ان ترد بوقف التحويلات المالية لحكومة الاقليم من ايرادات النفط المركزية، والذي من شأنه أن يغذي الطموحات الكوردية باقامة كردستان العراق والانفصال عن العراق تماما.

تم أيضا مناقشة الدور الذي تلعبه الولايات المتحده في عراق اليوم.

وعدم التزام الولايات المتحدة بعمق تجاه بناء المؤسسات في الدولة العراقية.

وكانت هذه النظرة خلال ادارتي كل من بوش واوباما، وكان اهتمامهم ينصب في جله حول الاستقرار في نهاية المطاف لاسعار النفط، بدون وجود دليل على ان الولايات المتحدة اخذت اي موقف لتشجيع نمو المؤسسات الاساسية في العراق.

وتم اعتبار ذلك خطأ فادحا في أوجه السياسة الامريكية، مثل ذلك موافقة الولايات المتحدة على اصدار المالكي مذكرة توقيف بحق طارق الهاشمي نائب رئيس الجمهورية بتهمة ادارة مليشيات سنية.

كما شكك متحدثين من قدرة الولايات المتحدة اليوم في احداث ضغط على السياسة المحلية وصنع القرار في العراق.

اذ قال أحد المشاركين انه من السهل جدا احداث هذا التأثير في السابق ويصعب احداثه اليوم.

وطرح سؤال مفاده كيف يمكن للولايات المتحدة التوجه لتحقيق احدى هذه النتائج

المرجوة في العراق لتؤتي ثمارها لاحقا.

ركزت الافتراضات على الضغوط الدبلوماسية والاقتصادية التي يمكن تطبيقها، مثل نداءات عالية المستوى من الحكومة الامريكية وعلنية للسياسيين العراقيين تحثهم على حل النزاعات الداخلية، وتحقيق شراكه اقتصادية أعمق مع العراق لتساهم لاحقا في دعم المصالحه السياسية.

بالنسبة لقضية نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي، لوحظ عدم تصريح اي زعيم سياسي سني ببراءة الهاشمي، وعندما اعتقل عدد من افراد حمايته اثناء مرافقتهم له في طريق مطار بغداد، سمح للهاشمي المغادرة.

لو اراد المالكي اعتقاله لفعل ذلك، اذ تم التوصل لحل وسط — ربما بسبب الضغط الامريكي- حيث اتهم الهاشمي غيابيا بالقتل، مما جعله غير قادر على العودة الى بغداد دون مواجهة السجن أو عقوبة الاعدام التي صدرت بحقه.

نوقش أيضا عدم قدرة الحكومة الامريكيه اقناع السلطات العراقية بأهمية بقاء القيادي في حزب الله (علي موسى دقدوق) في السجن.

في هذه القضية، ناقش البعض ان العراق يكون أفضل لو تحوط من الرهانات السياسية الخارجية وابتعد عن قضايا السياسة الخارجية المهمة والساخنه لاسيما في ظل المناخ السياسي والاستقطاب المتزايد في المنطقة.

في حين أكد بعض المشاركين ان المصالح الامريكية في العراق سوف تقل لا محاله في السنوات القادمة، ناقش اخرون ان هذه القضية مرتبطة باحوال اسواق النفط العالمية.

٦- سيناريوهات المستقبل: الموقع الاقليمي للعراق في العقد القادم:

ناقشت هذه الجلسة مستقبل العراق في العقد القادم، والكيفية التي من الممكن ان يستجيب من خلالها العراق للتطورات المختلفة ضمن المنطقة.

في سؤال حول المسار الذي يرتبط به العراق ومحل تصنيفه ضمن الاقليم

الواسع، ناقش المجتمعون ما إذا كان العراق يضع نفسه ضمن المحور الشيعي الواسع الذي يضم إيران وسوريا وحزب الله (وحماس إذا ما صنفت نفسها ضمن محور المقاومة).

عندما انتفض الناس للمطالبه بالحرية والكرامه عام ٢٠١١، شوهد هذا الاستقطاب الطائفي وانبثق من جديد عام ٢٠١٢، لاسيما في ظل الصراع الذي تشهده سوريا.

بخصوص سوريا، قيل ان العراق يحاول اتخاذ موقفا مثلثا حول الازمة، اتخاذ الموقف الادنى بحيث لا يكون خصما لأحد الأطراف، وهو الموقف الذي يعود الى حد كبير بسبب مضاعفات المشهد الداخلي للعراق، لم يكن هناك موقف عراقي واحد تجاه الأزمة السورية، ولا توجد صيغه واضحة للمصالح الوطنية العراقية ازاء البلد المجاور.

عبر مشارك آخر عن رأي مفاده انه على الرغم من ان العراق لن يصبح منارة للديمقراطية في المنطقة خلال المستقبل المنظور، لكن ما زالت هناك فرصة للبلاد في التطور وان يكون العراق قوه هامه وفاعل اقليمي، وله القدرة على ادارة وتوجيه بعض القضايا.

من الناحية الاقتصادية، يمكن تحقيق ذلك من خلال تطوير وتوسيع موانئ جنوب البلاد التي من شأنها ان تؤسس لنظام تجاري أكثر كفاءة عالميا.

وقد يؤدي زيادة النشاط الاقتصادي الى ظهور طبقة وسطى جديدة من شانها ان تكون مستقلة عن الدولة وسخاءها.

اتفق آخرون ان العراق لن يكون نموذجا للديمقراطية، لكن ربما يكون له دور اساسي في تلبية توقعات انتاج النفط عالميا.

يمكن لهذا النوع من القوة الناعمه ان يعزز من مواقف العراق الاقليمية والعالمية ويساعده في منافسة دول خليجية مثل قطر، وتركيا وإيران. وبما يخص النفط، تم ملاحظة انه في حال بقاء اسعاره مرتفعه، يمكن ان يحدث في العراق موجه استثمارات قادمة من آسيا من شانها ايجاد فرص عمل جديدة لاسيما في مجال الهندسة.

قال أحد المشاركين ان هناك خطر حقيقي من تركيا الوريثة للامبراطورية العثمانية المجاورة في تفكيك المنطقة.

وافق الكورد على فدرالية العراق سابقا، وإذا بقي هذا النظام المختل في اداء الحكومة، يكون البديل انفصال الكورد.

مع ذلك يكون المدى الذي توافق فيه تركيا على هذا النوع من التصرف مؤثرا بشكل كبير على اي نتيجه.

لاسيما ان الكورد هم جانب اساسي ويؤثر على مفهوم السياسات الخارجية المتنافسة في العراق وهم لا يعتبرون نفسهم مجرد اقلية بل شعب له حق تقرير المصير، لا بل شعب عالق في الدولة.

شملت المناقشة استعراض مختلف السيناريوهات التي يمكن أن تطرأ في المنطقة، وردود العراق المحتملة لها.

أحد السيناريوهات هو الهجوم الاسرائيلي على إيران، وذكر ان رد فعل العراق في هذه الحالة ربما تكون فقط في حال تم خرق مجاله الجوي من قبل اسرائيل.

تساءلوا ايضا عن مصلحة العراق القومية إذا ما قرر الانخراط في الصراع، والاستجابة المحتملة في هكذا حال، أشار أحد المشاركين انه في ظل ادارة بوش تلقى العراق تطمينات صريحه من الولايات المتحدة بعدم استخدام اجواءه لتوجيه ضربة لإيران. وذكر مشاركون اخرون انه في حالة حدوث هكذا هجوم.

وبالرغم من الخطاب المحتمل للحكومة العراقية، فان النقص في قدرة تنفيذ رد انتقامي بالمستوى المطلوب في نهاية المطاف يحول دون تدخل العراق عسكريا.

السيناريو الثاني الذي تم مناقشته هو تدخل محتمل للناتو في سوريا.

ذكر كثير من المشاركين ان هذا الامر مستبعد جدا حاليا، لكن زيادة تسليح المتمردين في سوريا أمر محتمل جدا. في هذه الحالة، لن تكون الحكومة العراقية بقيادة المالكي مسرورة بذلك وسوف تعمل امريكا لاحتواء ومنع اي رد فعل عراقي محتمل.

مفترضين ان يكون طريق امداد المعارضة السورية من الاسلحة السعودية عبر العراق مرورا بالأنبار، مما يفسح المجال لاحتمالية ان تذهب هذه الاسلحة الى جماعات غير

مرتبطة بالدولة في العراق ، ويمكن ملاحظة ان ما يحدث في سوريا حاليا هو تسليح اشخاص غير مناسبين من قبل اشخاص غير مناسبين) .

هناك سيناريوهات مرتبطة بالمملكة العربية السعودية، انتفاضة في المنطقة الشرقية فيها ، واستيلاء الاخوان المسلمين على السلطة في البلاد .

يمكن دعم المنتفضين من قبل المجاميع الشيعيه في العراق، لكن لا يمكن التنبوأ برد الفعل العراقي الرسمي.

ولاحظ المجتمعون ان نجاح الاخوان المسلمين وفقا للسيناريو الثاني من شانه ان يذكي التوترات الطائفية في العراق، لاسيما في ظل الصراع الدائر في سوريا.

وتم ملاحظة ان في ظل هكذا سيناريو فان السياسة الخارجية السعودية سوف تتغير لتأخذ منحى أكثر فاعلية.

هناك سيناريو خامس، يفترض ان تكون الصين ضامنا لأمن النفط وتصديره بالنسبة للعراق.

لاسيما في ظل عدم قدرة العراق على بيع نفطه في ظل التوترات المتزايدة، لكن لن تتمكن الصين من ان تكون بديلا للولايات المتحدة في استمرار بيع النفط العراقي لأجل تمشية مصالح الفئات السياسية في العراق.

اضاف مشارك آخر قائلا ان السياسة العراقية العقلانية في المعركة الجيوستراتيجية بين امريكا والصين يمكن ان تدار بحكمة عن طريق الاتجاه باختيار الجانب الملائم والمتمثل بإقامة علاقات جيدة مع الدولتين في الوقت نفسه.

تم ملاحظة ان هذه السيناريوهات ومناقشتها قد طغت عليها الفائدة والمصلحة الوطنية للعراق أكثر من الجلسات السابقة.

اغلقت ورشة العمل بالتأكيد بان العراق لديه علاقات خارجية، لكن ليس بالضرورة سياسة خارجية شاملة.

ويسعى للاضطلاع بمكانه بارزة في المنطقة، والتي من المحتمل ان تشهد تغييرات.